

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى السادة / مساهمي شركة إسمنت حائل
 (شركة مساهمة سعودية)
 حائل – المملكة العربية السعودية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة إسمنت حائل (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الاخر وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى. وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى التي اعتمدها الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين .

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. نحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا في المراجعة.

الأمور الرئيسية للمراجعة

الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي اعتبرناها، بحسب حكمنا المهني، الأكثر أهمية عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولم نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور. فيما يلي وصفاً لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجتها:

الأمور الرئيسية للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسية للمراجعة
وجود وتقييم والافصاح عن المخزون	
كما هو مبين بالإفصاح رقم (٨) بلغ رصيد مخزون مواد خام مبلغ ٨,٩ مليون ريال سعودي كما بلغ رصيد مخزون بضاعة غير تامة الصنع مبلغ ٢٤٩,٥ مليون ريال سعودي على شكل اكوام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، تقوم الشركة بالاستعانة بخبير معاينة وقياس مستقل لتقدير كميات المخزون باستخدام بعض القياسات المنهجية العملية.	لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بالتحقق من وجود وتقييم المخزون: - حضور الجرد الفعلي للمخزون الذي قامت به إدارة الشركة وخبير المعاينة المستقل. - تقييم كفاءة ومؤهلات وموضوعية خبير المعاينة المستقل . - الحصول على ومراجعة تقرير جرد المخزون المقدم من خبير المعاينة المستقل . - اختبار تقييم المخزون في نهاية السنة. - تقييم مدى اكتمال وكفاية الإفصاحات المتعلقة ببند المخزون في القوائم المالية للشركة.
ونظراً لأهمية أرصدة المخزون والتقديرات ذات الصلة المستخدمة في تحديد الكميات، فقد تم اعتبار هذا الامر من الأمور الرئيسية للمراجعة.	

تقرير مراجع الحسابات المستقل

 إلى السادة / مساهمي شركة إسمنت حائل
 (شركة مساهمة سعودية)
 حائل - المملكة العربية السعودية

الأمر الرئيسية للمراجعة (تتمة)

الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسية للمراجعة	الأمر الرئيسية للمراجعة
<p>- لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بالتحقق من وجود وتقييم مخزون مواد مستهلكة وقطع الغيار:</p> <p>- تقييم الافتراضات الرئيسية التي استخدمتها الشركة في تحديد المخصص الخاص بمخزون مواد مستهلكة وقطع الغيار.</p> <p>- التأكد من صحة تطبيق السياسة الخاصة بتكوين المخصص الخاص بمخزون مواد مستهلكة وقطع الغيار.</p> <p>- حضور جرد مخزون مواد مستهلكة وقطع الغيار.</p> <p>- التأكد من إثبات المخصص وفقاً لسياسة الشركة.</p> <p>- تقييم مدى اكتمال وكفاية الإفصاحات المتعلقة ببند المخزون في القوائم المالية للشركة.</p>	<p>تقييم مخزون مواد مستهلكة وقطع الغيار</p> <p>كما هو مبين بالإيضاح رقم (٨) بلغ رصيد مواد مستهلكة وقطع غيار مبلغ ٦٦,٧ مليون ريال سعودي تتضمن ماقيمته ٣٩ مليون ريال سعودي لأصناف محتفظ بها منذ فترة تزيد عن العام وقد يؤثر هذا على تقييم قطع الغيار والذي يتضمن استخدام احكام تقدير مخصصات مخزون مواد مستهلكة وقطع الغيار.</p> <p>ان استخدام الأحكام مطلوب لتقييم المستوى الملائم من المخصصات لبند مخزون مواد مستهلكة ومخزون قطع الغيار وما تتضمنه هذه الاحكام من توقعات الإدارة تجاه استخدام قطع الغيار هذه مستقبلاً او خطط استبعادها او بيعها.</p> <p>ونظراً لأهمية مخزون مواد مستهلكة ومخزون قطع الغيار والتقدير ذات الصلة المستخدمة في تحديد المخصص، فقد تم اعتبار هذا الامر من الأمور الرئيسية للمراجعة.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (٣-٧) الوارد في أهم السياسات المحاسبية للاطلاع على السياسة المتعلقة بمخزون قطع الغيار، والإيضاح رقم (٨) للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بمخزون قطع الغيار والمخصص المتعلق به.</p>
<p>- لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية من بين أمور أخرى فيما يتعلق بالتحقق من الإيرادات:</p> <p>- التحقق من مدى ملائمة السياسات المحاسبية لتحقق إيراد الشركة وفقاً لمتطلبات معيار التقرير الدولي رقم (١٥) الإيرادات من العقود مع العملاء.</p> <p>- اختبار تصميم إجراءات الرقابة الداخلية وفعاليتها التشغيلية فيما يتعلق بإثبات الإيرادات والذمم المدينة الخاصة بها</p> <p>- اختبار عينة من الإيرادات والتحقق من التطبيق السليم لسياسة الاعتراف بالإيراد.</p> <p>- القيام بإجراءات القطع للتأكد من تسجيل الإيرادات في فترتها الصحيحة.</p> <p>- تقييم مدى اكتمال وكفاية الإفصاحات المتعلقة ببند الإيراد في القوائم المالية للشركة.</p>	<p>تحقق الإيرادات</p> <p>تعتبر الإيرادات عنصراً مهماً لأداء الشركة وربحيته، كما تتضمن مخاطر متأصلة من خلال إثبات الإيرادات بأكثر من قيمتها الفعلية لزيادة الربحية.</p> <p>لذلك فقد تم اعتبار هذا الامر من الأمور الرئيسية للمراجعة.</p> <p>كما هو مبين بالإيضاح رقم (٢١) بلغت إيرادات الشركة مبلغ ٢٢٩ مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م.</p>

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى السادة / مساهمي شركة إسمنت حائل
(شركة مساهمة سعودية)
حائل - المملكة العربية السعودية

المعلومات الأخرى المدرجة في تقرير الشركة السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م

تشمل المعلومات الأخرى على المعلومات المدرجة في تقرير الشركة السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م، بخلاف القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات حولها. إن إدارة الشركة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى المذكورة في تقريرها السنوي. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات هذا. إن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدي أي من أشكال التأكيدات حولها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الموضحة أعلاه، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال عملية المراجعة، أو تظهر بطريقة أخرى أنها تحتوي على تحريف جوهري.

عندما نقرأ المعلومات الأخرى ويتبين لنا وجود تحريف جوهري فيها فإنه يتعين علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بذلك.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقدير قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار واقعي بخلاف ذلك.

والمكفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد جوهرياً إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى السادة / مساهمي شركة إسمنت حائل
(شركة مساهمة سعودية)
حائل - المملكة العربية السعودية

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية (تتمة):

- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإننا مطالبون بأن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإننا مطالبون بتعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال المراجعة.
- لقد زدنا أيضاً المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وبحسب مقتضى الحال إجراءات الوقاية ذات العلاقة.
- ومن الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، ومن ثم تُعد هذه الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

عن السيد العيوطي وشركاه

محمد العمش

عبد الله أحمد بالعمش
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٣٤٥)



جدة في : ١٤ شعبان ١٤٤٥ هـ
الموافق : ٢٤ فبراير ٢٠٢٤ م